رمزية الإرياني رئيس اتحاد نساء اليمن:

دور الأحزاب مازال يراوح مكانه من مسألة ترشح المرأة للمحليات

■ في حديث لم يخلُ من مفردات الأسى والاستياء من حالة تقاعس موقف الأحزاب من موضوع ترشيح المرأة للانتخابات المحلية، كشفت لـ«الميثاق» الأخت رمزية الارياني رئيس اتحاد نساء اليمن الكثير من مواطن الضعف التي تشوب أداء الأحزاب والتنظيمات السياسية إزاء موضوع المرأة، مؤكدة في حديثها على أهمية أن تضطلع مختلف الأحزاب ومعها المؤسسات المعنية بدور مكمل من أجل خدمة تطلعات المرأة نحو مشاركة أكثر فاعلية لها في الاستحقاق الانتخابي القادم كمرشحة. ووقف الحوار أمام العديد من الموضوعات المرتبطة بدور الاتحاد من أجل تعزيز دور المرأة في هذا الصعيد، وكانت لـ«الميثاق» حصيلة من المعلومات المهمة الجديرة بتوقف القارئ أمامها.

حوار/ يحيى علي نوري

مسئولية إنجاح المرأة في المحليات مسئولية جماعية والأحزاب مازالت تستخدم موضوع المرأة كسلعة للمزايدة السياسية

□ رمزية الارياني

أعددنا العديد من البرامج الكفيلة برفع مهارات المرأة في تعاملها مع متطلبات العملية الانتخابية

«الإصلاح» وعدنا بالدفع بـ«٥٠» مرشحة وفوجئنا بمشاركة «٥» من قياداته النسوية كمستقلات

التنافس مازال ذكورياً.. وترشيح المرأة في حاجة ماسة إلى إرادة سياسية

التسجيل والقيد

● ماذا عن النشاط الراهن للاتحاد ذي العلاقة بمشاركة المرأة في المحليات؟

– استعدادات اتحاد نساء اليمن كانت مبكرة في إطار خطة واضحة استهدفت في المقام الأول تعزيز دور المرأة اليمنية في الاستحقاق القادم.. وتمكينها من ممارسة هذا الحق الدستوري وتسليحها بالوعي الكفيل بجعل مشاركتها تحقق الأهداف المنشودة.

وقد كان للاتحاد ان لعب دوراً مهماً في إنجاح مرحلة إعداد وتحرير الجداول الانتخابية واستطاع في أكثر من (١٠) محافظات القيام بعملية توعوية اسفرت نتائجها عن الدفع بالكثير من النساء اللواتي لم يحصلن بعد على البطاقة الانتخابية كشرط أساسي لممارسة الحق الانتخابي، كذا عمل على الدفع بالكثيرات من اللواتي بلغن السن القانونية لممارسة هذا الحق.

ترشيح المرأة

● وماذا عن دور الاتحاد فيما يتعلق بترشيح المرأة؟

– ترشيح المرأة في الانتخابات المحلية القادمة هدف يتطلع الاتحاد إلى تنفيذه وقد أمكن للاتحاد في هذا الصدد تهيئة أكثر من ٢٢٠ امرأة في إطار فروع الاتحاد بالمحافظات بعد ان قام بتحديد شروط موضوعية لكل راغبة في الترشيح.

شروط موضوعية

● ما طبيعة هذه الشروط؟

– ان تكون متمتعة بممارسة الحق الانتخابي وان تكون من الكفاءة والقدرة ما يؤهلها للمشاركة في العمل المحلي والقدرة أيضاً على الاتصال والتواصل مع مختلف الفعاليات بما يمكنها من إنجاح حملتها الانتخابية وتتويجها بالنجاح المنشود.

قوام المرشحات

● في أي المناطق تتواجد بها مرشحات بصورة كبيرة؟

– بالطبع هناك محافظات يمكن للمرأة ان تتحرك فيها بسهولة باتجاه ممارسة حقها الانتخابي كمرشحة، فمن قوام ٢٢٠ امرأة نجد ان ١٦٠ امرأة مرشحة للانتخابات المحلية قد مثلن محافظة عدن والمحافظات المجاورة لها مثل لحج وأبين وتعز وكذا أمانة العاصمة.. وهناك بالطبع محافظات تجد المرأة فيها صعوبة بالغة في بلوغ العملية الانتخابية كمرشحة مثل الجوف وشبوة بفعل الترسبات والمشكلات الاجتماعية التي نعرفها.

دورات فاعلة

● هل هناك برامج محددة قام الاتحاد بإعدادها لمساعدة المرشحات؟

– قام الاتحاد بإعداد دورات تدريبية للمرشحات واستهدفت هذه البرامج رفع مهارات ومعارف المرأة في العملية الانتخابية.

● مثل ماذا؟

– مثل توعيتهن بالأسس والقواعد الدستورية والقانونية المنظمة للعملية الانتخابية، التوعية أيضاً بحقوقهن الانتخابية واطلاعهن على الأساليب والطرق التي تمكنها من إدارة الحملات الانتخابية وإعداد برامجهن الانتخابية والأساليب التي يمكن اتباعها في عملية الاتصال والتواصل بالهيئة الناخبة.. إلخ من الموضوعات المتصلة بالعملية الانتخابية وعلى مستوى كافة مراحلها.. علاوة على ذلك تدريبهن على كيفية إعداد ملفاتهن للترشيح.

تنصل إصلاحي

● هؤلاء المرشحات حزبيات أم مستقلات؟

– منهن حزبيات ومنهن مستقلات، فالحزبيات مثلاً المؤتمر والاشتراكي والناصري والبعثي.

● والإصلاح؟

– الإصلاح وعدنا في البداية انه سيدفع بـ(٥٠) مرشحة، إلاّ انه لم يفِ بوعده.. وقد شاركت (٥) مرشحات وهن قياديات في الإصلاح بصورة مستقلة.

عوائق جمة

● وما المؤشرات الإيجابية لهذا النشاط على الواقع؟

– مازلنا ننتظرها بشغف كبير ونتمنى أن تتجلى في عملية تقديم ملفات المرشحين للجان الانتخابية، وللأسف الشديد وصل إلى مكتبي خلال هذه الأيام العديد من الشكاوى من العديد من المحافظات مفادها ان هناك عوائق جمة تعترض سير ترشيح المرأة بفعل التنافس الذكوري الشديد والذي لم تجد المرأة من خلاله مجالاً للتقدم للترشح بالصورة التي تضمن لها مشاركة أخيها الرجل بالصورة المطلوبة.

إرادة سياسية

● وما الحل من وجهة نظرك؟

– الحل هو ان تلعب الأحزاب والتنظيمات السياسية دوراً فاعلاً في قضية ترشيح المرأة كان تلزم قواعدها بترشيح المرأة وتسهيل كافة العوائق التي تقف أمامها..

وللحقيقة ان بلادنا تتمتع بإرادة سياسية تتميز بها القيادة وعلى رأسها فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والذي طالما يؤكد على ضرورة الاهتمام بالمرأة، وهي إرادة يجب ان تتزامن معها إرادة الأحزاب والتنظيمات السياسية وكافة الفعاليات الأخرى.

فعند رجوعنا إلى الأرقام التي أمكن لنا جمعها من الميدان من بعض المحافظات، وجدنا ان الرقم الذي نتطلع أن تحققه مشاركة المرأة في الانتخابات والذي يتمثل بنسبة ١٥-٢٠٪ لم يتحقق منه على الواقع حتى الآن ما نسبته نصف بالمائة وهذا يعني بكل بساطة ان دور الأحزاب والتنظيمات السياسية مازال غائباً في هذا الموضوع بالرغم مما يمثله من أهمية بالغة.

يكفيكن أيتها النسوة

● وماذا عن الدوائر المحلية التي نجحت خلالها المرأة في الانتخابات الماضية؟

– المشكلة أيضاً في هذه الدوائر- والتي نأمل ان تعيد هيئاتها الناخبة الثقة للمرأة- وجدنا ان هناك تنافساً ذكورياً كبيراً وكان لسان حال هؤلاء يقول للمرأة يكفيكن هذه المرة دورنا.

دعم ضروري

● على ضوء هذه المؤشرات هل ترين ان الوقت كاف لحسم قضية ترشيح المرأة؟

– ألمرأة ومنذ أول يوم تعلن فيه اللجنة العليا للانتخابات عن فتح باب الترشيح ستذهب لترشيح نفسها لكن المسألة التي نرغب فيها ان يكون ذهابها هذا في إطار من الرؤية الحزبية المتفهمة لطبيعة ترشيحها والداعمة لها وفي ظل دور فاعل لبقية الفعاليات.

● مثل من..؟

– مثل دور التوجيه والإرشاد المؤمَّل ان تقوم به وزارة الأوقاف وهو دور نجد ا نه ذو أهمية، فكلنا يعلم مدى التأثير الإيجابي في أوساط الناس لدور المسجد وخطباء المساجد عندما يؤكدون على ذلك، أيضاً هناك دور منظمات المجتمع المدني ودور المؤسسات الثقافية والإعلامية..

الجميع من وجهة نظري يجب ان يشارك في التعبير الصادق والواضح عن قضية ترشيح المرأة وبالصورة التي تعمل على الدفع بجهودها خطوات متقدمة على صعيد الانتخابات القادمة.

التواصل مع الأحزاب

● وما الذي ستقومون به من أجل هذا قريباً؟

– اتحاد نساء اليمن سيعقد اجتماعاً لقيادته لتدارس هذه القضية ويجب أن نصل إن شاء الله إلى رؤية تجعلنا نتواصل مع مختلف الأحزاب والجهات المعنية للقيام بدور فاعل في هذا الجانب وبما يكفل إزالة مختلف العقبات الكؤدة التي تقف أمام مشاركة المرأة في الاستحقاق القادم.

الجميع مطالب

● في نظرك ماذا يعني مشاركة المرأة في العمل المحلي؟

– كل جهودنا المركزة حالياً من أجل انجاح المرأة في المحليات القادمة ونجد أن الجميع مطالب على حد سواء ان يعلموا الرأي العام اليمني ان هذه المشاركة تمثل فائدة كبيرة للعمل المحلي فالمرأة اليمنية التي تمثل السواد الأعظم في الريف والحضر والمناطة أصلاً في إدارة أمور الأسرة ستجد مشاركتها في المجالس المحلية فرصة ثمينة لكونها ستخدم وبما تمتلكه من قدرات وإمكانات العمل المحلي وستساعد على إيجاد العديد من المجالات الجديدة في العمل المحلي المرتكز على نشاط المرأة ونشاطها الاقتصادي والاجتماعي، كما ان دورها هذا سيكشف العديد من المجالات التي من شأنها ان تعزز دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ان مشاركتها في العمل المحلي سيعزز من دور اتحاد نساء اليمن الهادف إلى رفع المستوى الاقتصادي للمرأة اليمنية.

تجارب تراكمية

● ماذا عن الاستفادة من تجارب الآخرين وهل يقوم الاتحاد بالتواصل مع منظمات معينة لتحقيق أهدافه الانتخابية؟

– لدينا في اليمن تجارب إيجابية ومتراكمة لأننا بلد تفاعل مع الاستحقاقات الانتخابية منذ العام ١٩٩٣م وشهد أكثر من دورة انتخابية رئاسية ومحلية ونيابية..

الأمر الذي جعل لدى المرأة اليمنية أرضية صلبة يمكن لها ان تلعب دوراً فاعلاً في العمل الانتخابي إذا ما توافرت النوايا الصادقة من الأحزاب والتنظيمات السياسية ومختلف منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية والإعلامية.. ولكي اعطي قولي هذا مصداقية أكبر أدلل لك هنا برأي إحدى الخبيرات الكنديات التي زارت بلادنا مؤخراً حيث التقت مع العديد من القيادات النسوية وقد أذهلها ما لمسته من وعي انتخابي كبير من خلال ما سمعته من هذه القيادات حول مختلف جوانب العملية الانتخابية، الأمر الذي دفعها إلى القول صراحة: إذاً لماذا جئت إلى هنا؟!..

ومع كل هذا فإن الاتحاد لن يألو جهداً من الاستفادة من أية تجارب ناجحة للآخرين طالما تضمن مشاركة أكبر فاعلة للمرأة اليمنية في العمليات الانتخابية.

مشاركة فاعلة

● وما تقييمك لمشاركة المرأة في الإدارة الانتخابية أو بالأحرى اللجان الانتخابية؟

– مشاركة المرأة في هذا المجال ومن وجهة نظري مازالت متواضعة فكلنا نأمل أن تكون هناك امرأة عضوة في اللجنة العليا للانتخابات لكن هذا لم يتم بالرغم من توسع نطاق عضوية اللجنة العليا للانتخابات، كذلك لاتوجد هناك امرأة واحدة في اللجنة الاستشارية العليا ومعها اللجان الإشرافية على مستوى المحافظات وكذا اللجان الأصلية، وهذا يعني ان المرأة مازالت تأمل مشاركة أكبر لها في كافة التكوينات والمسميات المختلفة للجنة العليا للانتخابات باعتبار ذلك يمثل المكان الطبيعي لها والذي يتفق مع حجم ومكانة تواجدها على صعيد السجل الانتخابي كناخبة.

تواصل النشاط

● وماذا عن نشاط فروع الاتحاد خلال الأيام القادمة؟

– فروع الاتحاد سوف تواصل نشاطها منتصرة لقضية ترشيح المرأة في الانتخابات المحلية ونأمل ان تجد أنشطة الفروع التعامل المطلوب من قبل الجميع.

مشاريع نسوية

● أشرت في معرض حديثك إلى دور الاتحاد في تنمية المرأة اليمنية.. هل بالإمكان ان تعطينا فكرة عن هذا الدور؟

– يوجد لاتحاد نساء اليمن أكثر من ١٧٥ مركزاً في المحافظات والمديريات تركز أهدافها ونشاطها على دعم المرأة الريفية، فعلى صعيد دور الاتحاد الهادف إلى إيجاد الأمن الغذائي في الأوساط النسوية في العديد من المحافظات تم تنفيذ العديد من البرامج المهمة ذات المردود الإيجابي وخاصة في المحافظات التي تتسع في إطارها دائرة الفقر في الوسط النسوي مثل العديد من المديريات في محافظة تعز ولحج، حيث أمكن إيجاد مشاريع صغيرة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي مثل برامج تربية النحل ومن ثم تمليك العديد من النساء لهذه البرامج وكذا برامج تنمية المهارات والإمكانات في مجالات الخياطة والتطريز ومن ثم تمليك المنخرطات في هذه البرامج، الماكينات، أو مشاريع المواشي ومن ثم تمليك النساء لها..

وكل ذلك لاشك قد ساعد على جعل المرأة الريفية تواجه الفقر من خلال تحسين أوضاعها المعيشية.

مشاريع عدة

● وهل سيتم توسيع نطاق مثل هذه المشروعات مستقبلاً؟

– الاتحاد لا يألو جهداً في سبيل إيجاد العديد من المشروعات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية المرأة، لذا فإننا وفي إطار جهودنا الحالية نجد أن مشاركة المرأة في المجالس المحلية من شأنه ان يساعد على إعداد العديد من المشروعات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى تنمية المرأة وإزالة كافة ويلات التخلف والفقر عنها.

ندوة مهمة

● في الأخير هل بالإمكان إعطاؤنا فكرة عن طبيعة الأنشطة الأخرى المتعلقة بالمرأة والتي يقوم بها الاتحاد حالياً؟

– نقوم حالياً بتدشين المرحلة الثانية من برنامج الحماية القانونية للمرأة، من خلال ندوة مهمة تشارك في إعدادها وزارة حقوق الانسان.

وتهدف الى مزيد من تحقيق تطلعات المرأة في مجالات مختلفة ومهمة مثل الوقوف أمام الدور الذي تقوم به المؤسسات الأمنية المتمثلة في أقسام الشرطة والمحاكم والنيابة العامة، كما ستقف هذه الندوة أمام موضوع السجون ناهيك عن برامج نزول ميدانية للوقوف أمام أحوال هذه السجون والبحث عن معالجات ناجعة لكثير من الجوانب التي تتطلب أنشطة وفعاليات ضرورية لإصلاح الواقع التعيس التي تعيشه سجون المرأة بالتحديد.

■ قال رئيس المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي المهندس عبدالمؤمن مطهر: إن المؤسسة ومن خلال برامجها للعامين ٢٠٠٥م و٢٠٠٦م الجاري قامت باستكمال توفير خدمات المياه في عموم المراكز الحضرية والمدن الـ٢٨ التابعة لها مؤكداً بأن جميعها الآن تتمتع بخدمة المياه كما تعمل المؤسسة حالياً وبشكل جدي من أجل تغذية هذه المناطق بخدمات الصرف الصحي خاصة التي لاتتوافر فيها.. وتنفيذها أوائل العام القادم ٢٠٠٧م.. حيث استكملت الدراسات الخاصة بشبكة المجاري في عدد من عواصم المحافظات والمديريات.. وقد تم تخصيص أكثر من ٤ مليارات ريال لتنفيذ مشاريع الصرف الصحي أوائل العام القادم ٢٠٠٧م.. في هذا الحوار الذي لايخلو من الصراحة تحدث رئيس المؤسسة العامة عن مشاكل المياه والمشاكل التي تواجه المؤسسة باتجاه احتوائها وإيجاد الحلول الناجعة.. فإلى الحصيلة:

مؤسسة المياه استكملت توفير خدمات المياه في المدن والمراكز الحضرية

عبدالمؤمن مطهر: ٤ مليارات ريال لاستكمال مشاريع الصرف الصحي

● ماذا عن التأهيل المؤسسي للمؤسسات المحلية ورفع القدرات وتدريب الكوادر في إطار الاستراتيجية الوطنية للمياه؟!

– في هذا الجانب قامت المؤسسة العامة بتأهيل ٦ مؤسسات محلية وفقاً للخطط المرسومة وآخر هذه المؤسسات تم الانتهاء منها وإنشائها خلال الأسبوع المنصرم.

أيضاً تركز المؤسسة على قضايا التأهيل والتدريب كونها المسئولة والمخولة الإشراف على هذه العملية على مستوى قطاعات المياه والصرف الصحي في الحضر.. حيث قامت المؤسسة بالتنسيق مع وكالة التعاون الدولي الإنمائي GTZ بتدريب عدد من الكوادر في إطار قطاع المياه والصرف الصحي.

ومنذ العام الماضي وحتى منتصف ٢٠٠٦م تم تدريب حوالي ٧٢٤ متدرباً على مدار ٥٢ دورة تدريبية..

وفي ذات السياق تعمل المؤسسة على إنشاء مركز للتدريب والتأهيل على مستوى قطاع المياه والصرف الصحي والآن تقوم بإجراءات تجهيزه وتمكينه من استقبال كافة ورش العمل وبرامج الدورات التدريبية على مستوى القطاعات.. ومن خلال هذا المركز الذي تبلغ تكلفته ٣٦ مليون ريال ستتمكن المؤسسة من أداء دورها بشكل فعال ومتكامل فيما يخص هذه العملية.

التغلب على الفاقد

● الفاقد في المياه.. ما دور المؤسسة في معالجة هذه المشكلة؟

– إن المعدل الوسطي لفاقد المياه في فروع المؤسسة يتراوح مابين ٣٠ إلى ٤٠٪ ولكن هذا الفاقد عبارة عن فواقد فنية وإدارية..

والفنية تقوم المؤسسة بمعالجتها من خلال برنامج تقليل الفاقد الذي يجري تنفيذه الآن حيث يتم استبدال العديد من الشبكات القديمة والمنتهي عمرها الافتراضي وأيضاً الشبكات التي كانت تنفذ من مادة (الايسبيستوس) التي هي ضارة بالصحة في عدد من محافظات المدن واستطعنا أن نتجاوز الكثير في مسألة التغلب على الفاقد الفني.

فالمؤسسة تعمل منذ بداية العام الجاري في ٤١ مشروعاً مابين استبدال شبكات وتوسعة وتعزيز مصادر المياه.. وذلك بتكلفة تقدر بمليارين و٥٠٠ مليون ريال.

أما الفاقد الإداري فهو ناتج عن عشوائية بعض الشبكات وتمديدها في بعض مدن المحافظات وحتى في بعض المدن الرئيسية كمدينة الحوطة، زنجبار، محافظة أبين، ذمار، معبر وغيرها من المدن التي في بعضها تمر الشبكات عبر المزارع ويتم استخدام مياه المشروع في ري المزروعات، وبالطبع هذا يأخذ الكثير إلى جانب قضايا السرقات التي تمثل لنا هماً كبيراً ونحن نحاول الآن بالتنسيق مع الفروع أن نعالج هذه القضية من خلال ارسال فرق فنية متخصصة من المؤسسة لكي تقوم أولاً باسقاط الشبكة القائمة على خرائط جوية لتمكين الفروع من أداء الصيانة والتشغيل بشكل فعال وكذا تقليل الفاقد.. هذه سيتم إنجازها في الأشهر القادمة وقد تم البدء بالفعل في بعض المناطق كالحوطة، ذمار، الغيظة، عبس.

نعمل على تجاوز مشكلة الفاقد في المياه والذي يتراوح مابين ٣٠-٤٠٪

١٧٠ مليون ريال مديونية «الأوقاف» للمؤسسة.. ولانجد تعاوناً!

□ عبدالمؤمن مطهر

حوار: نجيب شجاع الدين

مديونيات متعثرة

● كم بلغت المديونيات للمؤسسة وهل تسعى لتحصيلها؟

– فيما يتعلق بالمديونيات فأغلبها أولاً ناتجه عن بعض الاشكالات حول ان الخدمة كانت متوقفة في بعض الفروع ولهذا فالمديونية كانت اشتراكات مشتركين لم تتوافر لديهم الخدمة في حينه وقد قمنا بحل هذه المشكلة..

أما بقية المديونيات الأخرى فهي التي لدى الجهات الحكومية والتي يتم تحصيلها مركزياً.. وهذه تأخذ منا وقتاً ولدينا فريق مكلف بالمتابعة في وزارة المالية وعبر الجهات المركزية، ولكن هناك مشكلة تواجهنا أحياناً عند المقايضات حيث تتم مقايضة رسوم الكهرباء بمديونية المياه وهي تشكل حوالي ٥٥ مليون ريال.

أما الجزء الأخير فهي مديونية الأوقاف وهذه في حقيقة الأمر لم نستطع حلها ولم نجد تجاوباً من قبل وزارة الأوقاف وهي تمثل حوالي ٤٠٪ من مديونية المؤسسة وتصل إلى ١٧٠ مليون ريال فهذه مبالغ كبيرة ونحن نعاني الأمرين سواء من ناحية عدم تجاوب الأوقاف معنا في إيجاد حلول لهذه المسألة أو عدم أخذ الموضوع بالاهتمام من قبل وزارة المالية أو من مكاتب الأوقاف في المدن مع العلم أن الأوقاف ودور العبادة تستهلك أكبر كمية من المياه.

استنزاف.. ومعالجة التلوث

● هناك شكوى من تلوث المياه.. وانها غير صالحة للشرب في بعض المناطق هل لديكم معالجات مناسبة؟!

– أنا معك في هذه القضية.. أولاً ثمة مشاكل نعاني منها وهي الحفر العشوائي الذي يسبب لنا صعوبات جمة نتيجة استنزاف الأحواض المائية.. فالمؤسسة تكون محصورة في أماكن ضيقة جداً وأحياناً يتم الحفر في المناطق المكتظة بالسكان.. وأحياناً تكون ملوثة مما يدفعنا للبحث عن بديل.. ناهيك عن قضية الشحة والندرة في المياه، الشيء الآخر نتيجة لعدم صيانة الآبار، معظم الفروع ليس لديها برامج لصيانة الآبار فتسبب ذلك في عدم ظهور المياه باللون والطعم المناسب.. كما أن بعض الآبار تعرضت للتلوث كما هو حاصل في إب وبني الحارث بصنعاء.. وهذا ناتج عن عدم تمكن المؤسسة المحلية من الحفر في المناطق التي هي صالحة فنياً وبيئياً.

المؤسسة الآن لديها برامج لصيانة الآبار والشبكات التابعة لها وبالفعل تم التعاقد مع شركة استشارية لتنفيذ برنامج يحدد مناطق التسربات الملوثة للمياه في الآبار وأيضاً تحديد أماكن المياه الصالحة للشرب.. وقد بدأنا في بعض الفروع كالحوطة، الضالع، عتق، معبر، الغيظة.. وفي خمر سيتم البدء الأسبوع القادم، وإن شاء الله في بداية ٢٠٠٧م القادم تكون لدينا بيانات ومعلومات وافية عن أسباب هذا التلوث.. وحلها نهائياً، فالمؤسسة تعمل على كافة الأصعدة.